جامعة اليرموك
كلية القانون

العدد الأول

النشرة الاخبارية

لكـلية الـقـانون

إن مبدأ سيادة القانون هو خضوع الجميع، أفراداً ومؤسسات وسلطات، لحكم القانون. وكما ذكرت، فإن واجب كل مواطن وأهم ركيزة في عمل كل مسؤول وكل مؤسسة هو حماية وتعزيز سيادة القانون. فهو أساس الإدارة الحصيفة التي تعتمد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص أساسا في نهجها. فلا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة وتمكين شبابنا المبدع وتحقيق خططنا التنموية إن لم نضمن تطوير إدارة الدولة وتعزيز مبدأ سيادة القانون، وذلك بترسيخ مبادئ العدالة والمساواة والشفافية؛ هذه المبادئ السامية التي قامت من أجلها وجاءت بها نهضتنا العربية الكبرى التي نحتفل بذكراها المئوية هذا العام»

جلالة الملك عبدالله الثاني
ابن الحسين المعظم

كـــلمة الـــرئيس

زملائي أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية

أبنائي الطلبة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسرني أن أخاطبكم اليوم من خلال هذه النشرة الإخبارية، ونحن في كلية القانون بجامعة اليرموك نسير بخطى واثقة نحو التميز والريادة في مجال التعليم القانوني. إن كلية القانون تمثل منارة للعلم والمعرفة، حيث نجتمع جميعًا على هدف مشترك وهو تعزيز سيادة القانون، وترسيخ مبادئ العدالة والإنصاف، والمساهمة الفاعلة في تطوير المجتمع.

أود أن أشيد بالجهود الكبيرة التي يبذلها أعضاء هيئة التدريس في تقديم تعليم قانوني رفيع المستوى، وإعداد طلبة قادرين على مواجهة التحديات القانونية بكفاءة واقتدار. كما أثمن دور الطلبة في السعي المستمر نحو التفوق والإبداع، وأحثهم على الاستفادة القصوى من الفرص الأكاديمية والتدريبية المتاحة لهم داخل الجامعة وخارجها.

إننا في جامعة اليرموك نؤمن بأن التعليم القانوني لا يقتصر على المعرفة النظرية فحسب، بل يمتد ليشمل التطبيق العملي والالتزام بالقيم الأخلاقية والمهنية التي تجعل من خريجي كليتنا نموذجًا يُحتذى به في مختلف ميادين العمل القانوني. ولهذا، فإننا مستمرون في تطوير البرامج الأكاديمية، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات القانونية الوطنية والدولية، وتوفير بيئة تعليمية محفزة على البحث والابتكار.

وفي الختام، أؤكد على التزام إدارة الجامعة بدعم كلية القانون في مسيرتها نحو التميز، متمنيًا لكم جميعًا المزيد من التقدم والنجاح. فلنعمل معًا من أجل مستقبل قانوني مشرق يعكس طموحاتنا ويخدم مجتمعنا وأمتنا.

أ.د. إسلام مسّاد
رئيس الجامعة

زملائي أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية
أبنائي وبناتي الطلبة.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسرني أن أرحب بكم في هذا العدد الأول من نشرتنا الإخبارية، التي نسعى من خلالها إلى تسليط الضوء على إنجازاتكم الأكاديمية والأنشطة التي تعزز من مسيرتكم العلمية والمهنية.

إن كلية القانون، بما تحمله من إرث أكاديمي عريق ورسالة سامية، تواصل سعيها الدؤوب لتوفير بيئة تعليمية متميزة، تجمع بين المعرفة القانونية العميقة والتطبيق العملي الذي يؤهلكم لتكونوا قادة في مجالات القانون المختلفة. إن التحديات التي تواجه مجتمعاتنا اليوم تتطلب منكم الالتزام بروح القانون والعدالة، والتحلي بالأخلاق المهنية العالية، والإصرار على التميز والإبداع في جميع المجالات القانونية.

أحثكم على استثمار الفرص المتاحة لكم من خلال البرامج الأكاديمية والتدريبية وورش العمل التي تنظمها الكلية، والسعي الدائم لاكتساب المعرفة القانونية الحديثة ومواكبة التطورات التشريعية على المستويين الوطني والدولي.

كلّي ثقة بكم، وبقدرتكم على تحقيق النجاح والتميز، فأنتم ركيزة المستقبل وأمل الوطن في إرساء مبادئ العدالة وسيادة القانون.

مع أطيب الأمنيات لكم بمزيد من التقدم والنجاح.

عميد كلية القانون
د. مها يوسف خصاونة

إدارة الكلية

د. مها يوسف خصاونة

عميدة الكلية

د. ديالا الطعاني

نائب العميد

د. عدنان العمر

نائب العميد

د. نسرين عدوان

مساعد العميد

لشؤون الطلبة وخدمة المجتمع

د. حازم التوبات

رئيس قسم القانون العام

أ.د. علاء خصاونه

رئيس قسم القانون الخاص

ممثلو الكلية

راسم القرعان

ريان ذيابات

ردينا البحيصي

نبذة عن الكلية

أنشئت كلية القانون عام 1999 وهي تعتبر امتداداً لقسم القانون الذي كان ملحقاً بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ولقد جاء تحويل قسم القانون إلى كلية مستقلة نظراً لأن موضوعات القانون هي ذات طبيعة خاصة تستدعي أن تكون ضمن كلية قائمة بذاتها، كما أن تحويل القسم إلى كلية جاء منسجماً مع المستجدات في مجالات عقود التأمين والتحكيم التجاري الدولي وحقوق الملكية الفكرية والقانون الجنائي الدولي وعقود التجارة الدولية والحلول البديلة لفض النزاعات وإدارة المحاكم وبما يسمح بتعميق معرفة الطالب في هذه الموضوعات القانونية المتخصصة، وقد تم تحديث الخطة الدراسية للكلية لتواكب هذه المستجدات.

واستطاعت الكلية - بعد إنشائها- بناء شبكة واسعة من العلاقات مع نظيراتها من كليات القانون داخل الأردن والعالم العربي والدول الأجنبية على حد سواء، كما وتنشط في بناء علاقات متميزة مع الهيئات المهنية والمحاكم داخل الأردن وخارجه. وتسعى الكلية جادةً إلى تخريج طلبةً مؤهلين قادرين على مواجهة المستقبل باقتدار، كما تسعى إلى نشر المعرفة القانونية وإثراء الحركة الفقهية من خلال نشر الأبحاث والمؤلفات القانونية، وإبداء الآراء القانونية والتعليق على أحكام المحاكم والتشريعات القانونية، واقتراح الحلول القانونية المناسبة لما يثار من قضايا قانونية. وفي مجال خدمة المجتمع فإن الكلية تتجاوب مع كل ما يطلب منها من خلال المساهمة في إلقاء المحاضرات القانونية والمشاركة في المؤتمرات والندوات وتقديم الاقتراحات للجهات التي تطلبها في مجالات القانون المختلفة. تضم الكلية قسمين هما: قسم القانون العام، وقسم القانون الخاص، وتمنح درجة البكالوريوس في القانون، كما تمنح درجة الماجستير في القانون الخاص بمساري القانون المدني والقانون التجاري، ودرجة الماجستير في القانون العام بمساري القانون الجنائي والقانون الاداري .

وتضم الكلية في هيئتها التدريسية أربعا و ثلاثين عضواً بمختلف الرتب الأكاديمية.

ماجستير قانون الأعمال

استحدثت كلية القانون برنامج ماجستير قانون الاعمال الذي يوفر بمساريه الرسالة والشامل تجربة تعليمية واسعة في تنظيم الأعمال على المستوى الوطني والدولي؛ حيث سيمُكِّنُ هذا البرنامج المنتسبين آليه من تطوير المعرفة والمهارات فيما يتعلق بالقواعد القانونية التي تنظم الأنشطة التجارية وبيئة الأعمال. كما سيمكنهم من التعامل مع مشاكل العمل من وجهة نظر القانون من خلال معرفة القواعد القانونية التي تمكنهم من تقديم الحلول لهذه المشاكل بما يتفق وأحكام القانون؛ وبالتالي تطوير نشاطاتهم وأعمالهم الاقتصادية.

وتتجسد خصوصية هذا البرنامج بعدم حصر المنتسبين إليه بحملة البكالوريوس في القانون، حيث فتح البرنامج لكل من يحمل درجة البكالوريوس المجال ليكون احد طلبته،

وذلك بغض النظر عن تخصصه في تلك المرحلة.

ويتطلب النجاح في هذا البرنامج دراسة (33)ساعة معتمدة توزع بين متطلبات إجبارية ومتطلبات اختيارية إضافة إلى الامتحان الشامل، كما يمكن للطالب التحويل إلى مسار الرسالة بتوافر الشروط المحددة قانوناً.

العيادة القانونية

كان لكلية القانون في جامعة اليرموك تجربة في مجال التعليم القانوني العيادي، حيث تم طرح العيادة القانونية في الفترة ما بين شباط -2012 حزيران 2013. ولقد كانت العيادة القانونية في الكلية قد تأسست بموجب مذكرة تفاهم تم توقيعها ما بين جامعة اليرموك من جهة وجمعية المحامين الأمريكيين- برنامج سيادة القانون المدعومة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبالشراكة مع مؤسسة التدريب المهني في الاردن.

طرحت العيادة القانونية كمساق اجباري متفرّع عن مادة التطبيقات القضائية، وكانت العيادة قد طرحت على مدى ثلاثة فصول دراسية، تخصصت خلال الفصلين الأول والثاني بقانون العمل، حيث كانت مهمة الطلبة المسجلين في العيادة تقديم محاضرات توعية قانونية في مجال حقوق العمال وفقا لقانون العمل الاردني، وكانت الفئة المستهدفة هي متدربي مؤسسة التدريب المهني وقد غطت نشاطات العيادة مراكز التدريب المهني في كل من محافظة اربد وعجلون وجرش والرمثا.

اما العيادة القانونية الثالثة فقد أضافت الى جانب التوعية في حقوق العمال، توعية في مجال حقوق المرأة، وذلك بالتعاون مع مركز الأميرة بسمة لدراسات المرأة الاردنية

الموجود في جامعة اليرموك، حيث قدّمت المجموعات الطلابية محاضرات تفاعلية لنساء من المجتمع المحلي في مواضيع الزواج والطلاق والحضانة والنفقة.

خرجت العيادة القانونية ما يقارب خمس وسبعون طالبا وطالبة، على مدى الثلاثة فصول التي طرحت فيها، وقام على تدريب الطلبة والاشراف على أعمال العيادة ثلاثة من الأساتذة، بالإضافة الى تعاون واهتمام باقي الاساتذة في الكلية.

تركت العيادة القانونية أصداء طيبة داخل الحرم الجامعي وخارجه. وقامت الفكرة بأكملها على التفاعل مع احتياجات المجتمع وخدمته من ناحية قانونية، والشراكة مع مؤسسات وطنية ودولية.

وقد أعادت كلية القانون فتح العيادة القانونية عام 2022.

مكتب الجودة والاعتماد الأكاديمي

بات تجويد العمل الأكاديمي بجوانبه المختلفة، ضرورة تسعى له كافة المؤسسات الأكاديمية نظرًا لما له من أثر إيجابي على العملية الأكاديمية برمتها.

في ضوء ذلك، قامت كلية القانون، وانطلاقا من الخطة الاستراتيجية لجامعة اليرموك، بإنشاء مكتب مستقل يُعنى بشؤون الجودة والاعتماد الأكاديمي، إدراكًا منها بأهمية وجود هذا المكتب وأثره الإيجابي على البيئة والعمل الأكاديمي، ونشر ثقافة الجودة في الكلية وتحسين وتطوير الأداء الأكاديمي وتحقيق التميّز العلمي والبحثي ضمن معايير الجودة، بالتشارك مع مركز الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة.

ويحظى المكتب بدعمٍ متواصل من إدارة الجامعة والكلية، إنجاز العديد من الأعمال المتعلقة بالجودة، كتحضير الملفات المتعلقة بالمعلومات والبيانات البحثية والأكاديمية المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس في الكلية، والملفات المتعلقة بالمساقات التي تطرحها الكلية، كما وانتهى المكتب مؤخراً من إعداد وإنجاز الملفات المتعلقة بتسكين برنامج البكالوريوس في القانون ضمن الإطار الوطني للمؤهلات.

وفي إطار خطة برنامج البكالوريوس، أثمرت جهود المكتب وبالتعاون مع فريق إدارة الكلية بمراجعة خطة برنامج البكالوريوس لتلبية المستجدات المحلية والمتطلبات العملية، واستحداث مقررات جديدة وتغيير لمسميات بعضها، واعتماد الخطة الجديدة لطلبة دفعة 2022/2021.

كما وعمل المكتب وبتوجيه من إدارة الكلية، على نشر ثقافة الجودة وتعزيز الالتزام بمعايير ضمان الجودة بين أعضاء الهيئة التدريسية، لما لها من أثر إيجابي في تحقيق أهداف الكلية ورؤيتها، وعليه تم تحديث ملفات أعضاء هيئة التدريس لتشمل معلوماتهم وشهاداتهم وخبراتهم وأبحاثهم، إضافة إلى إعداد ملفات ذات صلة بالبحث العلمي تتضمن أبحاث الهيئة التدريسية والمؤتمرات التي شاركوا بها.

كما وأنشأ المكتب قاعدة بيانات لجميع الرسائل الجامعية التي نوقشت في الكلية منذ بدء برنامج الماجستير حتى عام 2024، و نشرها على موقع الكلية تحقيقاً لمبدأ الشفافية في العمل الأكاديمي.

كما وساهم المكتب في جميع خطط المقررات على موقع الكلية وفق النماذج المعتمدة من مركز الاعتماد ضمان الجودة، وأعد خطة استرشادية لطلبة البكالوريوس والماجستير.

ومن منطلق أن الجودة هي استمرارية ونجاح، أدخل

المكتب معلومات البرامج الأكاديمية على مستوى البكالوريوس والماجستير في قاعدة بيانات الجامعة، بما في ذلك خطة البرنامج ووصف المقررات ومخرجاتها وأهدافها.

يسعى المكتب إلى إنشاء قواعد بيانات متعلقة بخريجيها وأرباب العمل في القطاعين العام والخاص وإيجاد آلية للتواصل المستمر معهم، والحصول على تغذية راجعة منهم من أجل تجويد العمل وتناسب مخرجات التعلم مع حاجة السوق.

كما ويحرص المكتب على عقد ورش عمل دورية لأعضاء الهيئة التدريسية، وتعبئة نماذج الخطة الاستراتيجية والخطة التنفيذية للأنشطة السنوية، وإدخال الأنشطة المنفذة أو المخطط لتنفيذها كل ثلاثة أشهر عبر الموقع المخصص على موقع الجامعة.

وضمن زيارات فرق هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها إلى الكلية للتدقيق على ملفات الكلية وأعضاء هيئة التدريس، كان للمكتب دوره البارز في إنجاز متطلبات العمل المطلوبة، بوصفه نموذجاً يحتذى به في هذا المجال.

مؤتمر: الثورة الصناعية الرابعة

نظمت كلية القانون في جامعة اليرموك على مدار يومين فعاليات مؤتمر «الثورة الصناعية الرابعة من منظور قانوني: التحديات والحلول»، وبمشاركة باحثين وقانونيين من سبعة دول عربية.

وأوصى المشاركون في فعاليات المؤتمر بإصدار تشريع خاص يُعنى بالمسؤولية الناجمة عن مخاطر تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبحماية حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى العمل على إعادة النظر في أحكام المسؤولية المدنية والجزائية والإدارية، على نحو يأخذ بالاعتبار تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع ضرورة مراعاة تحديد نطاق مسؤولية الشركات المقدمة لخدمات الذكاء الاصطناعي بشكل واضح.

كما أوصى المشاركون بإفراد متطلب إجباري (جامعي) يُعنى بتقنيات الذكاء الاصطناعي على مستوى الجامعات، وضرورة رفع مستوى الوعي بمخاطر تقنيات الذكاء الاصطناعي وما تفرزه من مشاكل نفسية خاصة لدى فئة الشباب. وأوصوا كذلك بدعوة البنك المركزي الأردني إلى اعتماد العملات الرقمية ووضع إطار قانوني منظم لها، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص على نحو يدعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي بما ييسر استعمالها بسهولة ومرونة أكثر.

كما أوصى المشاركون على التشجيع على إبرام اتفاقيات دولية تهدف إلى تنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وحماية حقوق الملكية الفكرية والحفاظ على خصوصية وسرية البيانات الشخصية، وتشجيع الطلبة والباحثين على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بما يسهم في اختصار الوقت والجهد ويخدم البحث العلمي على أن تراعى الشفافية والمصداقية والوضوح والأمانة العلمية في ذلك.

وكانت فعاليات اليوم الثاني من المؤتمر قد تضمنت عقد جلستين علميتين، الأولى بعنوان «حماية حقوق الملكية الفكرية والبيانات الشخصية في اطار استخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة»، والتي ترأسها الدكتور علي شطناوي مستشار رئيس الجامعة للشؤون القانونية، ونوقش خلالها أوراق علمية قدمها كل من الدكتورة وفاء الخضراء عضو مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان بعنوان «أثر الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان»، وقدم الدكتور سامر دلالعة عميد كلية القانون في جامعة آل البيت ورقة علمية بعنوان «تحديات الثورة الصناعية الرابعة في مجال حقوق الملكية الفكرية - الميتافيرس نموذجا»، فيما قدم الدكتور وصفي الخريسات عميد كلية الحقوق في جامعة العقبة للتكنولوجيا ورقة «الملكية الفكرية وتحديات التكنولوجيات الحدودية»، وقدم عمار جراوة المتخصص في القانون المدني من جامعة اليرموك ورقة علمية بعنوان «التوقيع الإلكتروني دراسة تحليلية مقارنة في ظل قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية والتشريع الأردني».

كما ترأس الجلسة الثانية «التكاتف والتعاون القانوني الدولي في مواجهة تقنيات الثورة الصناعية الرابعة» الدكتور عبدالسلام الفضل استاذ القانون الدولي الخاص المشارك في جامعة اليرموك، ونوقش خلالها أوراق العلمية بعنوان «مدى ملاءمة تطبيق الاختصاص القضائي الدولي على منازعات نواتج الثورة الصناعية الرابعة (المسؤولية الإلكترونية للفعل الضار انموذجاً)» قدمها الدكتور أسامة محمد خليل أستاذ القانون المدني في جامعة البريمي بسلطنة عمان، و»القانون الواجب التطبيق على المسؤولية المدنية المترتبة عن الهجوم السيبراني في منظور التشريعات الأردنية « قدمها الدكتور عمار الرواشدة أستاذ مشارك قانون دولي خاص في جامعة جرش، وورقة علمية «الطبيعة القانونية للبيتكوين باعتبارها احدى أدوات الدفع الرقمي في معاملات التجارة الدولية» قدمها الدكتور عدنان العمر أستاذ القانون التجاري المشارك في جامعة اليرموك، الورقة الأخيرة بعنوان «انخراط شركات التأمين في الثورة الصناعية الرابعة» قدمها كل من الأستاذ محمود الجراح من كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في جامعة سيدي محمد بن عبدالله في المغرب، والدكتور حازم المدادحة مدير الدائرة القانونية في شركة التأمين الإسلامية في الأردن.

مناظرة طلابية حول قانون الأحزاب السياسية وتعديلاته لعام 2022

ضمن فعاليات صيف الشباب 2024 عقدت كلية القانون مناظرة طلابية حول قانون الأحزاب السياسية وتعديلاته لعام 2022. الفريق الأول بالمناظرة، ضم كل من الطالب محمد المغربي والطالب أسامة القضاة والطالبة مها عبابنة، وقام هذا الفريق ببيان أهم النقاط الإيجابية لقانون الأحزاب، بينما قام الفريق الثاني والمكون من الطالبة ردينا البحيصي والطالبة دانيا موسى والطالب حمزة البحيري، بتناول السلبيات والتحديات التي تواجه ذات القانون. وأكد الفريق الأول على أهمية الأحزاب السياسية ودورها في تحقيق التوازن بين السلطات، وتمكين المواطنين من المشاركة الفعالة في صنع القرار، خاصةً فئة الشباب والنساء، وسن الترشح للانتخابات النيابية، والذي بات 25 عاماً بدلاً من 30 عاما، موضحين أنه أصبح لزاما وجود إمرأة واحدة على الأقل ضمن المترشحين الثلاثة الأوائل، ووجود شاب أو شابة يقل عمره عن 35 عاما ضمن أول خمسة مرشحين في القائمة الحزبية التي تنوي خوض الانتخابات.

ورأى الفريق أنه وحرصاً على ضمان مشاركة الأحزاب السياسية في المجالس النيابية، فقد جاءت التعديلات الأخيرة متوافقة مع قانون الانتخاب، وعليه تم تخصيص ٤١ مقعدا من أصل 138 مقعدا للمجلس القادم ترتفع تدريجيا في المجالس اللاحقة، معتبرين أن في هذا تأكيد على رؤية الدولة الأردنية بقيادة جلالة الملك، فيما يخص دعم الأحزاب في الحياة السياسية والتمكين من تشكيل حكومة برلمانية.

كما أكد الفريق على أن وجود الأحزاب وتكوينها موصول بتطور الديمقراطية وتحققها، فتعدد الأحزاب يعني تعدد الثقافات وتعدد المبادئ، إذ أن كل حزب يتأسس وفق الايديولوجية الخاصة به، وعليه فكل حزب له هدفه ونشاطه، وإن كانت جميعها تشترك في هدف واحد وهو المشاركة مع الحكومة أو تشكيل حكومة برلمانية كاملة، معتبرين أن أي دولة لا تضم أحزابا سياسية، هي دولة خالية من الديمقراطية، وعليه فالموقف الأردني الرسمي يعتبر نتاج اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية داعم أساسي لنشاط وحيوية الحياة الحزبية.

في ذات السياق، عرض الفريق الثاني أهم التحديات التي

تواجه نظام الأحزاب السياسية في الأردن، والتي رأى أن قانون الأحزاب الذي سيطبق فكرة العتبة لأول مرة في انتخابات عام 2024 وهي 2.5% للقائمة الانتخابية، هي نسبة مرتفعة جدا وستقلل من عدد الأحزاب في البرلمان، الأمر الذي قد يجبر الأحزاب على الاندماج لتحصيل نسبة الحسم، وانه و حسب نص المادة السادسة من قانون الأحزاب، فإن عدد الأعضاء الراغبين بتأسيس حزب ما مرتفعة، وهي أن لا تقل عن 300 شخص، وهذا عدد كبير خاصة وأن شريحة كبيرة جدا من المواطنين لا ينتمون لأي حزب، مرجعين السبب بذلك إلى ضعف الدعاية للأحزاب وعدم تقديم برامج واضحة لها ولسياساتها. وأضافوا أن قانون الأحزاب في المادة 11 منه يطلب أن يكون مؤسسي الحزب 30 عضوا على الاقل من كل محافظة (ست محافظات)، معتبرين أن هذا أمر صعب من الناحية الواقعية، متسائلين كيف سيتم التواصل والاجتماع فيما لو كان على سبيل المثال، هناك أعضاء من الجنوب ومن الوسط؟ وكيف ستتلاقى آرائهم وتوجهاتهم وهم أبناء بيئات مختلفة؟.

وتابعوا: لقد اكتفى المشرع الأردني وحسب نص المادة 6 من قانون الأحزاب، أن يكون العضو المؤسس للحزب قد أكمل 18 عاما من عمره، مشيرين إلى أن هذا عمر صغير لتأسيس حزب خاصة، وأن الشخص في هذا العمر يكون قليل الخبرة ويمكن أن يتم التأثير عليه بسبب عدم تكوين توجهاته وتطلعاته ورغباته السياسية بشكل كامل. واعتبروا أن هناك نوعا من الفرض أوجده قانون الانتخاب فيما يخص المرأة، والمشاركة في الانتخابات، فلو لم يكن على سبيل المثال امرأة صاحبة ثقافة سياسية وحزبية، فقد يتم اختيار أي إمرأة دون النظر لكفاءتها لخوض غمار هذه التجربة. وبين الفريق مدى أهمية معالجة هذه الثغرات، لتسهم الأحزاب في تشكيل مسارها السياسي وتعزيز الديمقراطية في المملكة. وفي ختام المناظرة، تم التأكيد على أن الأحزاب السياسية ليست مجرد كيانات تنظيمية، وإنما هي تعبير حقيقي عن رضا الشعب ورغبتهم في المشاركة الفعالة في صنع المستقبل الوطني. يذكر أن الدكتورة ديالا الطعاني، والدكتور حازم توبات، والدكتور جهاد الجازي، هم من تولى المتابعة.

ورشة تطبيقية حول قانون الضمان الاجتماعي

نظّمت كلية القانون، يوم الثلاثاء الموافق 2025/1/7، ورشة عمل تطبيقية بعنوان «الجوانب التطبيقية لقانون الضمان الاجتماعي»، قدّمها الدكتور عبد الله المصري من مؤسسة الضمان الاجتماعي وادار الورشة عميد كلية القانون ومدرس مساق قانون العمل والضمان الاجتماعي الدكتورة مها خصاونة بحضور عدد من اعضاء هيئة التدريس في الكلية.

تناولت الورشة الجوانب العملية لتطبيقات قانون الضمان الاجتماعي في الأردن، مع التركيز على التعديلات القانونية الأخيرة وآليات التنفيذ، خاصة ما يتعلق بتسجيل المشتركين، تحصيل الاشتراكات، وصرف التعويض.

كما ركزت الورشة على شرح التأمينات التي يغطيها القانون والتي تشمل: تأمين إصابات العمل، تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، تأمين الأمومة وتأمين التعطل عن العمل.

كما أوضحت الفئات المشمولة بالقانون، والتي تشمل العاملين في القطاعين العام والخاص، أصحاب العمل، والمشتركين اختياريًا.

شهدت الورشة تفاعلاً إيجابياً من الطلبة الذين طرحوا العديد من الأسئلة حول محاور الورشة، مما أسهم في تعزيز فهمهم لموضوع الضمان الاجتماعي وأهميته في توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين.

محاضرة حول تجربة مجالس المحافظات وفق قانون الإدارة المحلية لعام 2021

عقدت كلية القانون يوم الثلاثاء 2025/1/7 محاضرة علمية بعنوان «تجربة مجالس المحافظات في ضوء قانون الإدارة المحلية لعام 2021»، ألقاها الأستاذ خلدون بني هاني، رئيس مجلس محافظة إربد.

جاءت هذه المحاضرة ضمن إطار مساق القانون الإداري الذي يدرّسه الدكتور جهاد الجازي، حيث تناولت تجربة مجالس المحافظات في المملكة، مع التركيز على الفرص والتحديات التي أفرزها تطبيق قانون الإدارة المحلية الجديد.

شهدت المحاضرة تفاعلاً ملحوظاً من الطلبة، الذين شاركوا في نقاشات معمّقة حول المحاور المطروحة، معبّرين عن اهتمامهم بهذا الموضوع لما له من أهمية في تعزيز العمل المحلي وتحقيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في الأردن.

ورشة عمل حول بيع العقار بالمزاد العلني

نظمت كلية القانون في جامعة اليرموك، بالتعاون مع وزارة العدل، ورشة عمل حول بيع العقار بالمزاد العلني، قدّمها مأمور تنفيذ جرش الأستاذ أشرف فريحات، وأدار اللقاء الأستاذ الدكتور نعيم العتوم.

استهل الفريحات حديثه بالإشادة بالمستوى المتميز الذي يتمتع به خريجو كلية القانون في جامعة اليرموك، والذي لمسه من خلال تعامله معهم، خصوصاً في قطاع المحاماة. ثم قدّم نبذة تعريفية عن قانون التنفيذ، قبل أن ينتقل للحديث عن مراحل بيع العقار بالمزاد العلني، ابتداءً من إصدار قرار رئيس التنفيذ وحتى تسجيل الإحالة القطعية. كما استعرض إجراءات الإعلان عن المزاد وشروط المزايدة، مشيرًا إلى ضرورة دفع العربون بنسبة 10% من قيمة العقار المقدرة، ومؤكدًا أن المزايدة لا يمكن أن تبدأ بأقل من 50% من قيمة العقار. اختتم الفريحات الورشة بشرح آلية توزيع حصيلة التنفيذ.

وقد شهدت الورشة تفاعلاً ملحوظاً من أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة، الذين قدّموا مداخلاتهم وأسئلتهم، مما أضفى حيوية على اللقاء.

من جهتها، أعربت عميدة الكلية، الدكتورة مها الخصاونة، عن شكرها لوزارة العدل وللأستاذ أشرف فريحات على مساهمتهما القيمة. وأكدت أن الورشة تأتي في إطار حرص الكلية على ربط الدراسة النظرية بالتطبيق العملي وتعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع، بما يخدم مصلحة الطلبة والمجتمع على حدٍ سواء.الكلي

ورشة تدريبية لطلبة الدراسات العليا

عقدت كلية القانون يوم الاثنين الموافق 2024/12/16 ورشة تدريبية موجهة لطلبة الدراسات العليا، بإدارة الأستاذ الدكتور علاء خصاونة، بهدف تعزيز المهارات الأكاديمية والبحثية للطلبة.

تناولت الورشة عدة محاور علمية متخصصة، حيث قدم الأستاذ الدكتور محمد البشايرة عرضًا تفصيليًا حول استخدامات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، مستعرضًا تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في تحسين جودة الأبحاث وتطوير نتائجها.

كما ألقى الدكتور فراس الكساسبة محاضرة عن أخلاقيات البحث العلمي، متناولًا الجوانب الأخلاقية التي يجب أن يلتزم بها الباحثون خلال إعدادهم للدراسات الأكاديمية.

واختتم الدكتور جهاد الجازي الورشة بمحاضرة حول النشر في المجلات العلمية العالمية واستخدام تطبيق Turnitin، حيث قدم نصائح عملية حول كيفية تحسين فرص النشر وتفادي الانتحال الأدبي.

حظيت الورشة بحضور مميز من طلبة الدراسات العليا وأعضاء الهيئة التدريسية، الذين أثنوا على أهميتها في تعزيز المعرفة الأكاديمية والارتقاء بالمستوى البحثي في الكلية.

الذكرى ال 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحداث غزة

رعى عميد كلية القانون في جامعة اليرموك الدكتور يوسف عبيدات، المحاضرة التي نظمتها الكلية بعنوان «الذكرى ال 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحداث غزة»، وتحدث فيها كل من أستاذ القانون الدولي والعام في الكلية الدكتور صلاح الرقاد، والدكتور سيف الجنيدي من المركز الوطني لحقوق الإنسان، فيما تولى إدارتها أستاذ القانون الدولي الدكتورة ديالا الطعاني. وأكدت الطعاني في بداية المحاضرة أهمية القيمة القانونية لهذا الإعلان وكيفية صدوره،

وأهم الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تضمنها، والأسباب التي حولته من مجرد توصية صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عرف دولي ملزم. وأكدت على أن تلك الحقوق تمنح للجميع دون النظر للأساس القانوني أو الوضع السياسي للدولة التي ينتمي إليها الشخص، سواء أكانت مستقلة أو غير متمتعة بالحكم الذاتي. من جانبه، لفت الرقاد إلى الانتهاكات الصارخة لسلطات الاحتلال لهذه الحقوق، والتي تشكل مخالفة صريحة وواضحة لمقاصد الأمم المتحدة، مبينا أهم تلك الانتهاكات والمتمثلة بالتهجير القسري للفلسطينيين وحرمانهم ومنع الإمدادات والمساعدات الإنسانية عنهم، والقصف العشوائي لأمان إيوائهم والمستشفيات. وأكد على أن هذه الأفعال تشكل

بالإضافة إلى أنها خرق لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، فهي جريمة حرب وجرائم ضد الإنسانية.

من جهته، أكد الجنيدي على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التصدي لازدواجية تطبيق المعايير، مبينا سلسلة الإجراءات العملية والقانونية التي اتخذها المركز منذ بداية اعتداءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، والتي تمثلت بعقد اجتماعات طارئة، وفتح غرفة عمليات لمتابعة التطورات وتشكيل لجنة خاصة تكون في حالة انعقاد دائم. وأشار إلى ما أصدره المركز من بيانات تتضمن مقاربة قانونية للجرائم المرتكبة من سلطات الاحتلال، وتوجيه مذكرة للأمين العام للأمم المتحدة والمفوض السامي لحقوق الإنسان، والعديد من السفراء المعتمدين في عمّان تتضمن توثيقاً وتأصيلاً قانونياً لجرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني.

وفي نهاية المحاضرة، تم فتح المجال لطرح الأسئلة والمناقشة ووجهات النظر المختلفة من قبل الطلبة وأعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية، والتي كانت في مجملها حول ازدواجية المعايير في تطبيق المبادئ الدولية، وتأكيد الجميع على سياسة الانتقائية المتبعة من قبل مجلس الأمن في التعامل مع هذه الانتهاكات، خاصةً في ظل غياب سلطة تنفيذية على المستوى الدولي.

ورشة بعنوان « ضمانات المحاكمة العادلة والحق في توفير المساعدة القانونية»

رعى عميد كلية القانون الدكتور يوسف عبيدات، المحاضرة التوعوية التي نظمتها الكلية لطلبتها بالتعاون مع مركز عدل للمساعدة القانونية، حول «ضمانات المحاكمة العادلة والحق في توفير المساعدة القانونية»، في مدرج الكلية، تحدث فيها القاضي السابق جهاد الدريدي، والمحامي محمد الزعبي من مركز عدل للمساعدة القانونية.وأكد الدريدي على المبادئ العامة للمحاكمة العادلة وضماناتها التي نصت عليها الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي من أهمها تعريف المتهم فوراً بالتهمة الموجه إليه، والدفاع الفعال. وأضاف أن من حق المتهم اختيار محاميه، وفي حالة عجزه عن توكيل محام، يتم تعيين محام على نفقة الدولة، وهو ما يشار إليه في مصطلحات الأمم المتحدة بالمساعدة القانونية. وأشار الدريدي إلى أن الاعتراف تحت التهديد والإكراه يعتبر باطلا ولا يعتد به، مشددا على ضرورة إيجاد رقابة أساسية عند اجراءات التحقيق.

في ذات السياق، قدم الزعبي لمحة عن المركز وأهم الخدمات التي يقدمها في مجال حق للجميع بالمعاقبة عند ارتكاب جريمة، المساعدة القانونية، مبينا أن العدالة الجزائية تن ولكن لا بد من إثبات الجريمة بالدليل. وتابع: أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، لافتا إلى أن عملية الإثبات تستغرق وقتًا ليس بالقصير، فلا بد من إحاطة هذه الإجراءات بالضمانات القانونية الأساسية، منوهاً إلى أن إجراءات التحقيق يجب أن تتسم بالسرية بينما المحاكمة يجب أن ينظر فيها محكمة مستقلة نظراً عادلا علنياً.

ندوة لطلبة الدراسات العليا حول حوكمة الشركات

نظّمت كلية القانون بنجاح ندوة أكاديمية لطلبة الدراسات العليا في قسم القانون الخاص، التي جاءت بعنوان:

«تعزيز حوكمة الشركة ذات المسؤولية المحدودة لحماية أقلية الشركاء»، تحت إشراف الأستاذ الدكتور محمد البشايرة.

شهدت الندوة، التي عُقدت يوم الخميس الموافق 2025/1/9، حضور عدد من طلبة الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس، حيث قدّم الطلاب المشاركون ريما عبندة، محمد قندح، وتيماء الزبون عروضًا تحليلية تناولت الجوانب القانونية المختلفة لحوكمة الشركات ذات المسؤولية المحدودة، مع التركيز على حماية حقوق الأقلية من الشركاء.

وقد أدار الندوة الطالب أحمد المومني، الذي ساهم في توجيه الحوار والنقاش بين المتحدثين والحضور، مما أضفى على الندوة جوًا من التفاعل المثمر.

وفي ختام الندوة أشاد الحاضرون بمستوى العروض المقدمة وأهمية المواضيع التي طُرحت للنقاش، مؤكدين أن مثل هذه الفعاليات تسهم في تطوير المهارات البحثية للطلبة وتثري المعرفة القانونية لديهم.

ندوة لمكافحة الاتجار بالبشر

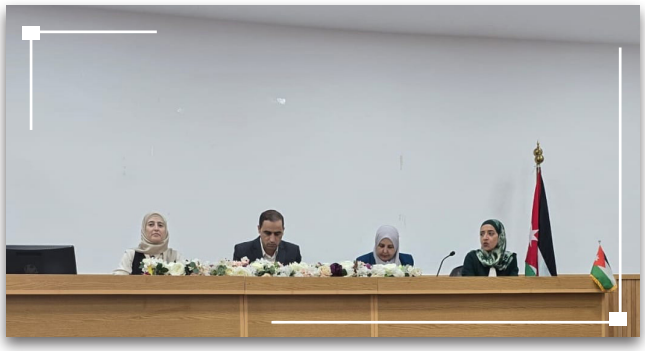

تنفيذا لأنشطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للأعوام ٢٠٢٤-٢٠٢٧، عقدت كلية القانون بالتعاون مع وزارة العدل ندوة توعوية طلابية حول جريمة الاتجار بالبشر، شارك فيها كل من مديرة مديرية حقوق الانسان في وزارة العدل الدكتورة حنان الخلايلة ومدير وحدة مكافحة الاتجار بالبشر التابعة لإدارة البحث الجنائي في مديرية الأمن العام المقدم محمد خليفات، والمفتش العام في وزارة العمل أسماء الخرابشة.

وأشارت الخلايلة إلى أركان هذه الجريمة وصورها المتعددة والمتمثلة في السخرة والاستعباد ونزع الأعضاء والاستغلال الجنسي، عارضة أهم التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية الناظمة لهذه الجريمة وأبرزها قانون منع الاتجار بالبشر الأردني لسنة ٢٠٢١ والمعدل لقانون ٢٠٠٩، الذي جاء منسجما مع بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال لعام ٢٠٠٠ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية.

وبينت الخلايلة أهم التعديلات التي طرأت على القانون الأردني ومن بينها إنشاء صندوق خاص لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر وتعويضهم عن الأضرار.

وتناول خليفات دور وحدة مكافحة الاتجار بالبشر، التي تأسست عام ٢٠١٣، مشيرا إلى أنها تعمل ضمن أربع محاور رئيسية هي محور الوقاية، ومحور الحماية، ومحور الملاحقة القضائية ومحور الشراكة والتعاون الدولي، مستعرضا عددًا من القضايا والاحصائيات المتعلقة بهذه الجريمة.

بدورها، تناولت الخرابشة دور وزارة العمل، لافتة إلى دورها الرقابي في منع وضبط المخالفات، مستعرضة أهم المؤشرات والمعايير التي يمكن تصنيفها على أنها حالات اتجار بالبشر في حالة تحققها.

وفي ختام الندوة التي حضرتها نائب عميد الكلية الدكتورة مها خصاونة، وادارتها مساعد العميد لشؤون الطلبة الدكتورة ديالا الطعاني، أجاب المشاركون على أسئلة الطلبة واستفساراتهم.

ورشة عمل متخصصة بعنوان: «المخالفات التأديبية: الإجراءات والعقوبات»

في إطار تنفيذ سياسات الإرشاد الأكاديمي، وحرصًا من كلية القانون على تعزيز الوعي بتشريعات الجامعة، نظّمت الكلية، برعاية عميدتها الدكتورة مها خصاونة، يوم الثلاثاء الموافق 2024/11/26، ورشة عمل متخصصة بعنوان: «المخالفات التأديبية: أنواعها وإجراءاتها وعقوباتها».

شارك في تقديم الورشة كل من الدكتور واصف الزبون والدكتور علاء الدراوشة، حيث استعرض الدكتور واصف أنواع المخالفات التأديبية مع تقديم أمثلة على أكثرها شيوعًا، وتناول إجراءات التعامل مع المخالفات وآلية الإبلاغ عنها، ودور لجان التأديب في اتخاذ القرارات المناسبة.

من جهته، ركز الدكتور علاء الدراوشة على العقوبات التأديبية، موضحًا المعايير التي تحدد نوع العقوبة وآليات الاعتراض عليها أو استئنافها، كما شدد على أهمية الالتزام بالقوانين داخل الحرم الجامعي وخارجه.

واختُتمت الورشة بمداخلات الطلبة وأسئلتهم التي أثرت النقاش وساهمت في تعميق الفهم حول موضوع المخالفات التأديبية.

حفل استقبال للطلبة المستجدين

رعت عميدة كلية القانون الدكتورة مها خصاونة، حفل استقبال للطلبة المستجدين، بحضور عدد من أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية.

وفي بداية اللقاء، رحبت الخصاونة بالطلبة المستجدين، داعية إياهم إلى الافتخار للالتحاقهم بجامعة عريقة بحجم جامعة اليرموك، وكلية لها سمعتها العلمية، وهذا التخصص الذي يفتح مجموعة من الآفاق الوظيفية، مستعرضه الخطة الدراسية والخطة الاسترشادية لبرنامج البكالوريوس.

وتناولت الخصاونة أيضا، دور وأهمية الإرشاد الأكاديمي الذي يقوم به الكادر الإداري في الكلية من تعريف الطلبة بأهداف الكلية وأقسامها، والخدمات التي يقدمها خلال عملية التسجيل واختيار المساقات المناسبة في كل فصل دراسي.

بدورها، تحدثت نائب عميد الكلية الدكتورة ديالا الطعاني، عن أهم التعليمات والأنظمة والارشادات الخاصة بالحياة الجامعية، فيما تناولت مساعد العميد لشؤون الطلبة وخدمة المجتمع الدكتورة نسرين العدوان، أهم الأنشطة اللامنهجية التي تنوي الكلية عقدها خلال العام الدراسي، حاثة الطلبة على المشاركة والانخراط فيها، لأهميتها في صقل شخصية الطالب وتنمية مهاراته.

كما وتضمن اللقاء، عرض فيديو تعريفي وتوضيحي لأقسام الكلية وأهم المرافق التي تتضمنها الكلية، وخاصة العيادة القانونية والمحاكمة الصورية وقاعة رسائل الماجستير، كما وتم فتح باب الحوار مع الطلبة والإجابة عن تساؤلاتهم المتعددة.

جلسة نقاشية حول مشاركة الشباب بالانتخابات والحياة الحزبية

نظمت كلية القانون في جامعة اليرموك، جلسة نقاشية حول «مشاركة الشباب بالانتخابات والحياة الحزبية»، وذلك ضمن إطار فعاليات صيف شباب ٢٠٢٤، شارك فيها كل من مدير إدارة الحقوق المدنية والسياسية في المركز الوطني لحقوق الإنسان الدكتور سيف الجنيدي، والدكتور جهاد الجازي.

وقال الجنيدي إن المملكة الأردنية الهاشمية تخطو خطى ثابتة نحو التطوير والتحديث الشامل الذي قاده جلالة الملك بالتزامن مع دخول المملكة مئويتها الثانية، مبيناً الدلالات الحقوقيّة للتعديلات الدستورية لسنة ٢٠٢٢ وحزمة التشريعات الناظمة للحياة السياسية ودورها في تمكين المرأة والشباب.

وأوضح دور المركز في مراقبة الانتخابات بجميع مراحلها، ونشر الوعي الحقوقي حول المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة باعتباره حقاً وواجباً في آنٍ واحد.

من جهته استعرض الجازي قوانين الانتخاب التي مرت بها المملكة والتعديلات التي أُجريت عليها، موضحا أن الهيئة المستقلة للانتخاب هي الجهة المختصة والمخولة بتسجيل الأحزاب، مبينا أبرز التعديلات على قانوني الانتخاب والأحزاب والتي تضمن زيادة نسبة المشاركة السياسية للشباب في القوائم الحزبية.

وفي ختام الجلسة التي أدارتها مساعد عميد الكلية لشؤون الطلبة الدكتورة ديالا الطعاني، وحضرها عدد من أعضاء الهيئة

التدريسية وجمع من الطلبة، أجاب المتحدثون على أسئلة واستفسارات الحضور حول القيود التي من الممكن ان يؤدي إلى عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة الحزبية والانتخابية، ودور الأحزاب في الحياة السياسية، والضمانات الدستورية للعمل السياسي.

لقاء تفاعلي بين طلبة كلية القانون ونقيب المحامين الأردنيين

عقدت كلية القانون في جامعة اليرموك لقاء لطلبة الكلية مع نقيب المحامين الأردنيين، المحامي يحيى أبو عبود، تحدث خلاله عن نقابة المحامين الأردنيين ودورها في المجتمع.

واستعرض أبو عبود تاريخ النقابة وتأسيسها، مشيرًا إلى دورها المحوري في تعزيز سيادة القانون وضمان حقوق الأفراد من خلال تقديم الدعم للمحامين وتنظيم مهنة المحاماة في الأردن، مشيرا إلى شروط الانتساب للنقابة، مبينًا أنها تتطلب الحصول على شهادة جامعية في القانون واجتياز امتحان القبول، إضافة إلى فترة التدريب العملي بإشراف محامٍ معتمد ومؤهل.

وشدد خلال اللقاء الذي تولت إدارته نائب عميد الكلية الدكتورة مها خصاونة، على أهمية الالتزام بأخلاقيات عمل المحاماة، مشددًا أن على المحامين التحلي بالصدق والنزاهة والموضوعية في ممارستهم للمهنة، لأن هذه الأخلاقيات تلعب دورًا حاسمًا في الحفاظ على ثقة المجتمع بالنظام القضائي. على صعيد آخر، تناول أبو عبود مشروع نظام معهد تدريب المحامين النظاميين لسنة 2024 الذي أطلقته النقابة مؤخرًا، موضحًا أنه جاء بهدف رفع مستوى التعليم والتدريب القانوني للمحامين الشباب، مستعرضا شروط الانتساب إليه والتي تتضمن استيفاء متطلبات معينة كالخبرة والمهارات القانونية.

وفي ختام اللقاء، دار نقاش مفتوح بين الطلبة وأبو عبود، حول مختلف الجوانب القانونية والمهنية، أجاب فيه أبو عبود على أسئلتهم واستفساراتهم، مما أسهم في إثراء معارفهم القانونية وتعزيز الفهم لدور النقابة في المجتمع.

وحضر اللقاء كل من مساعد العميد لشؤون الطلبة الدكتورة ديالا الطعاني، ومساعد العميد لشؤون العيادة القانونية وخدمة المجتمع الدكتور علاء الدراوشة. وعدد من اعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية في الكلية.

لقاءً تفاعلي مع طلبة الدراسات العليا

في إطار سياسة التواصل المستمر مع الطلبة، عقدت إدارة كلية القانون يوم الخميس 2024/10/31 لقاءً مع طلبة الدراسات العليا بهدف مناقشة عدد من القضايا الأكاديمية والإدارية التي تهمهم.

وخلال اللقاء، تناولت عميدة الكلية د. مها خصاونة أبرز المواضيع والقضايا التي تشغل طلبة الدراسات العليا، وعلى رأسها موضوع التحويل من مسار الشامل إلى مسار الرسالة، موضحةً المتطلبات والإجراءات اللازمة لإتمام هذا التحويل. كما قام رؤساء الأقسام باستعراض خطط البرامج وطرق التدريس المعتمدة في المساقات، مع التأكيد على التطوير المستمر لتلبية احتياجات الطلبة وضمان توافق البرامج مع الأهداف الأكاديمية.

وفي جانب الأنشطة اللامنهجية، قدمت مساعد العميد لشؤون الطلبة وخدمة المجتمع، د. نسرين العدوان، عرضاً لأهم الأنشطة المخطط عقدها خلال العام الدراسي، حاثّةً الطلبة على المشاركة الفعّالة فيها نظرًا لأهميتها في صقل شخصية الطالب وتنمية مهاراته.

كما شمل اللقاء مناقشة سياسات استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الرسائل الجامعية والبحث العلمي. وتمت مناقشة أهمية هذه الأدوات في إثراء البحث العلمي، مع توجيه الطلبة إلى طرق استخدامها بالشكل الذي يحافظ على النزاهة الأكاديمية ويعزز من جودة الأبحاث.

وفي ختام اللقاء، الذي حضرته أيضاً نائب العميد د. ديالا الطعاني وعدد من أعضاء الهيئة التدريسية، تم الاستماع إلى آراء الطلبة ومقترحاتهم، والإجابة عن استفساراتهم المتعددة بما يعزز من تفاعلهم مع الكلية وتلبية تطلعاتهم الأكاديمية.

لقاءات تفاعلية

كلية القانون تنظم لقاءً مع الطلبة الوافدين في الكلية

عقدت كلية القانون يوم الأحد الموافق 2024/10/27 لقاءً مع الطلبة الوافدين في الكلية، في بداية اللقاء، رحبت عميدة الكلية الدكتورة مها خصاونة بالطلبة الوافدين، وأشارت إلى أهم التعليمات المتعلقة بالمواظبة والحضور والغياب، كما أكدت على أهمية مراجعة الطلبة للخطة الدراسية والمساقات المسجلة لديهم بالتنسيق مع مسجل كلية القانون وإدارة الكلية لتجنب أي تأخير في المسار الدراسي خاصة للطلبة الذين أوشكوا على التخرج.

من جهتها، شجعت الدكتورة نسرين العدوان، مساعد العميد لشؤون الطلبة وخدمة المجتمع الطلبة الوافدين على المشاركة في الأنشطة اللامنهجية، مؤكدة أن هذه الأنشطة متاحة لجميع الطلبة وليست حصرية للأردنيين.

كما ألقى الطالب أكرم وجيه القصاب، ممثلاً عن الطلبة الوافدين، كلمة عبّر فيها عن اعتزازه بالانتساب إلى هذه الكلية

العريقة والمتميزة، وقدم مقترحات بتمديد فترة القبول والتسجيل للطلبة الوافدين، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في الانتخابات الطلابية.

وفي ختام اللقاء الذي حضره نائب العميد الدكتور ديالا الطعاني وعدد من أعضاء هيئة التدريس قامت إدارة الكلية بالرد على المقترحات والإجابة عن التساؤلات التي طرحها الطلبة.

نشاطات لامنهجية

يوم مفتوح لاكتشاف المواهب الطلابية

نظمت كلية القانون بتاريخ 2024/12/31 يومًا مفتوحًا بهدف اكتشاف وتنمية المواهب الطلابية في مختلف المجالات. حيث أشرف على النشاط كل من عميدة الكلية الدكتورة مها خصاونة ومساعد العميد لشؤون الطلبة الدكتورة نسرين عدوان.

شهد اليوم المفتوح حضورًا واسعًا من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، الذين استمتعوا بعروض فنية وإبداعية قدمها الطلاب في مجالات متعددة مثل الفن التشكيلي، العزف الموسيقي، الكتابة الإبداعية، وغيرها .

وأكدت عميدة الكلية في كلمتها على التزامها بدعم الطلاب وتمكينهم من الجمع بين التميز الأكاديمي والابتكار الشخصي، مشيرةً إلى أن مثل هذه الفعاليات تُعزز من روح التعاون وتفتح آفاقًا جديدة للإبداع.

ندوة (اللغة العربية السليمة وتخصص القانون)

في إطار حرص كلية القانون على تأكيد الارتباط الوثيق بين اللغة العربية السليمة وتخصص القانون من حيث صياغة المرافعات القانونية، والأحكام القضائية وغيرها من المهارات اللغوية عقدت الكلية لقاءا توضيحيا حول هذا الموضوع يوم الأحد الموافق ٢٠٢٤/١١/١٧

أدار اللقاء كل من عميدة الكلية الدكتورة مها خصاونة بالإضافة للدكتور فراس الكساسبة والدكتورة نسرين عدوان.

حيث تم الحديث حول أهمية سلامة اللغة لدى طالب القانون

وعدد من الأخطاء المتداولة . وتمت الإشارة إلى أن هذا اللقاء هو افتتاحية لعدد من الورشات التي تنوي الكلية عقدها في ذات السياق وبالتعاون مع كلية الآداب وغيرها من الكليات ذات الصلة.

زيارة الى الديوان الملكي العامر

نظّمت كلية القانون زيارة إلى الديوان الملكي العامر يوم الخميس 2025/1/9، بهدف تعريف الطلبة بالإرث العريق والرمزية التاريخية لهذا الصرح الوطني الكبير. تضمنت الزيارة جولة تراثية شاملة داخل حرم الديوان الملكي، ورافق الطلبة خلالها الأستاذ الدكتور صفاء السويلميين، والدكتور واصف الزبون.

اشتملت الجولة على زيارة قصر رغدان العامر، أحد رموز الدولة الأردنية ومقر المناسبات الرسمية الهامة، والعهدة الملكية التي تضم مقتنيات وطنية وتاريخية ثمينة. كما زار المشاركون الأضرحة الملكية، التي تحتضن رفاة ملوك الأردن الراحلين، ومبنى الراية، حيث يرفرف علم المملكة الأردنية الهاشمية بفخر.

أشاد المشاركون بحسن التنظيم والدقة التي عكست العراقة الملكية للأردن، مؤكدين إعجابهم بالرؤية الحكيمة لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين - حفظه الله - وولي عهده الأمين الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، اللذين يواصلان مسيرة البناء والعطاء، محافظين على إرث الأجداد وماضين نحو مستقبل أكثر إشراقًا للأردن العزيز.

تأتي هذه الزيارة ضمن جهود جامعة اليرموك في تعزيز روح الانتماء والاعتزاز بالوطن والقيادة الهاشمية الرشيدة، التي لطالما كانت رمزًا للصمود والنهضة.

زيارة للمعهد الدبلوماسي الأردني

استمراراً للفعاليات والأنشطة اللامنهجية التي تحرص كلية القانون في جامعة اليرموك على تفعيلها لربط الجانب النظري بالتطبيق العملي، نظمت الكلية زيارة طلابية إلى المعهد الدبلوماسي الأردني، حيث رافق الطلبة كل من مساعد عميد الكلية لشؤون الطلبة الدكتورة ديالا الطعاني، والدكتورة نسرين عدوان من الكلية. وخلال الزيارة التقى الوفد الطلابي مع مديرة المعهد الدبلوماسي السفيرة هيفاء الخريشا، والوزير المفوض رشيد عريقات، حيث استعرضت الخريشا بالمعهد ونشأته وأهدافه وطبيعة عمله، وأبرز المهام التي يضطلع بها، من وأجابت الخريشا خلال الزيارة على أسئلة واستفسارات الطلبة حول المعهد والدورات والبرامج التي ينفذها، ومهام البعثات الدبلوماسية والقنصلية، والملحق الثقافي والعسكري والأمني ودورهم في تشجيع الاستثمار وتحسين الوضع الاقتصادي. بدوره أكد عريقات على أن المعهد يسعى إلى التدريب والتأهيل في المجالات الدبلوماسية والعلاقات الدولية، وإلى إقامة علاقات تفاعلية مع المعاهد المماثلة والمؤسسات الأخرى.من جانبها شكرت

الطعاني المعهد على تعاونه مع الكلية واتاحته الفرصة للطلبة للطلاع على آلية سير العمل في المعهد، مؤكدة حرص اليرموك ممثلة بكلية القانون على توطيد تعاونها مع المعهد في مختلف المجالات من خلال تنظيم ندوات مشتركة، وزيارات المتبادلة، وتبادل خبرات ودراسات وأبحاث. كما بينت العدوان أهمية انخراط الشباب في العمل السياسي والدبلوماسي، سيما وأن شباب اليوم على قدر من الوعي بأهمية الدور الذي يلعبه مثل هذا العمل في صقل شخصيتهم وتطوير مهاراتهم.

زيارة إلى المعهد القضائي الأردني

في إطار تعزيز العلاقة بين التعليم الأكاديمي والتطبيق العملي، نظمت كلية القانون في جامعة اليرموك زيارة تعليمية مميزة لأعضاء هيئة التدريس وطلبة الكلية إلى المعهد القضائي الأردني بهدف إطلاع الطلاب على واقع النظام القضائي في المملكة وتعريفهم بالمهام التدريبية التي يقدمها المعهد لتهيئة القضاة وأعضاء النيابة العامة للعمل القضائي.

وخلال الزيارة، أتيحت الفرصة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس للتفاعل مع القضاة والمدربين المشاركين في التدريبات، مما ساعد في تعزيز الفهم العميق للإجراءات القضائية وآلية عمل المحاكم في الأردن. كما أبدى الطلبة اهتمامًا كبيرًا بالتعرف على الجوانب العملية للنظام القضائي في المملكة وكيفية تكامل التعليم الأكاديمي مع الخبرة العملية في الميدان القضائي.

وأكد عميد كلية القانون الاستاذ الدكتور يوسف عبيدات، أن هذه الزيارة تأتي ضمن جهود الكلية لتوفير بيئة تعليمية شاملة للطلبة، تُسهم في رفع مستوى معرفتهم بالقوانين والإجراءات القضائية وتؤهلهم للعمل الفعّال في المستقبل.

تكريم أعضاء الهيئة التدريسية

تكريم ووفاء للأستاذ الدكتور كريم كشاكش: مسيرة 35 عامًا من العطاء

بمناسبة وصول الأستاذ الدكتور كريم كشاكش إلى سن التقاعد، تتقدم اسرة كلية القانون في جامعة اليرموك بأسمى عبارات التقدير والوفاء لمسيرته الطويلة والمشرّفة التي امتدت على مدى 35 عامًا في كلية القانون بجامعة اليرموك. لقد كان الدكتور كريم رمزًا للعطاء الأكاديمي والبحثي، حيث ترك بصمة لا تُنسى في مجال القانون الدستوري من خلال أبحاثه القيمة وإشرافه على العديد من الرسائل العلمية، مما ساهم في بناء أجيال من الباحثين والحقوقيين.

كما قدم الدكتور كريم كشاكش خدمات جليلة كمستشار وخبير دستوري لمجلس النواب في مملكة البحرين، مما يعكس مدى خبرته وكفاءته العالية في مجاله. كانت إسهاماته في تطوير الفهم القانوني والدستوري مصدر فخر وإلهام لجميع طلبته.

تكريم الأستاذ الدكتور يوسف عبيدات

كرمت عمادة كلية القانون الأستاذ الدكتور يوسف عبيدات على عمله الدؤوب وجهوده المبذولة خلال ال 4 سنوات كعميد لكلية القانون والتي ساهمت في تميز ورفعة الكلية، فقد كان مثالاً للتفاني والإخلاص في العمل. كما تتقدم الكلية بأسمى آيات التهنئة على تعيينه نائب رئيس جامعة اليرموك. ويذكر أن د. يوسف عبيدات حاصل على درجة الدكتوراه في القانون المدني - جامعة ليدز Leeds (بريطانيا، وعضو مجلس إدارة المعهد القضائي الأردني

من 2022/5/10 - 2024/5/10

وعضو مجلس ادارة الشركة اللوجستية للمرافق النفطية-ممثل الحكومة الأردنية،

من أيلول -2017 حتى الآن.

جائزة الباحث المتميز للأستاذ الدكتور علاء الدين خصاونة

تم تكريم الأستاذ الدكتور علاء الدين الخصاونة من ضمن الباحثين المتميزين في جامعة اليرموك، وذلك تقديرًا لجهوده المستمرة وإسهاماته القيمة في مجال البحث العلمي.

ويذكر أن د. الخصاونة أستاذ القانون المدني حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة رانس-فرنسا، ولديه العديد من المؤلفات العلمية المحكمة، وحاصل على جائزة التميز في البحث العلمي، كلية القانون جامعة الامارات، للعام 2017وجائزة البحث الصيفي، للعام 2016 ، كلية القانون جامعة الامارات.

صدور كتاب «شرح نظام المعاملات المدنية السعودي 1444 - مصادر الالتزام»
للأستاذ الدكتور نعيم العتوم والدكتور عدنان العمر

يتناول الكتاب مصادر الالتزام في نظام المعاملات المدنية السعودي لعام 2023، وهي: العقد، التصرف بالإرادة المنفردة، الفعل الضار، الإثراء بلا سبب، والنظام. ويستهدف طلبة كليات القانون بأسلوب واضح وسلس، مع تطبيقات قانونية لتعزيز الفهم، نظراً لأهمية نظرية الالتزام في بناء المعرفة القانونية.

صدور كتاب «الوجيز في شرح قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني» للدكتور علاء المستريحي

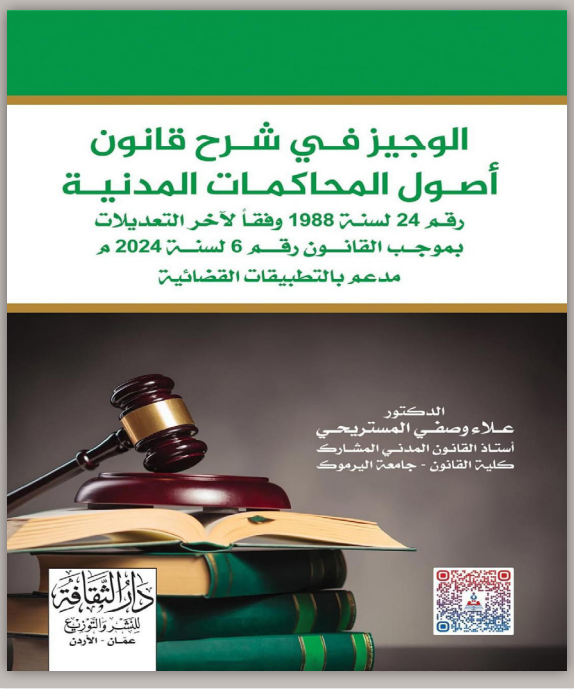

صدر هذا الكتاب في يونيو 2024 بعد تحكيمه وإجازته، ويتناول شرح قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني رقم 24 لسنة 1988 وفقًا لآخر التعديلات بالقانون المعدل رقم 6 لسنة 2024. يشمل الكتاب شرحًا للقوانين الإجرائية ذات الصلة مثل قانون تشكيل المحاكم النظامية وقانون محاكم الصلح، مقسمًا إلى أربعة أجزاء: التعريف بالنظام القضائي الأردني، الاختصاص القضائي، الدعوى الحقوقية وإجراءات التقاضي الإلكترونية، والأحكام القضائية وطرق الطعن. يقع الكتاب في 456 صفحة، ويتميز باستخدام جداول توضيحية لتسهيل الفهم على الطلبة، وهو معتمد حاليًا للتدريس في خمس جامعات أردنية، منها جامعة اليرموك.

صدور كتاب «شرح قانون التجارة الأوراق التجارية والعمليات المصرفية» للدكتور جبر شطناوي

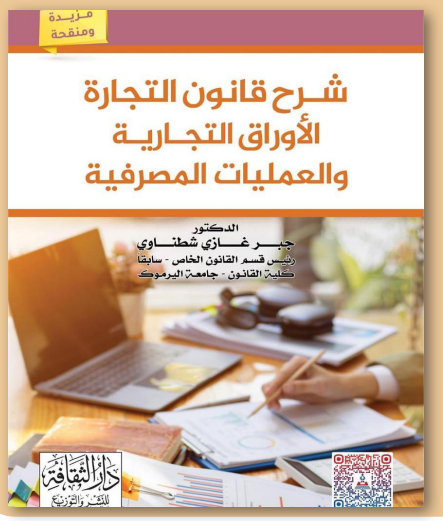

تناول هذا الكتاب شرح الأحكام القانونية الخاصة بالأوراق التجارية والعمليات المصرفية وفي بابين:

خصص الباب الأول لشرح الأحكام الخاصة بالأوراق التجارية وفقا للتسلسل الذي اتبعه المشرع الأردني وفي أربعة فصول: فصل تمهيدي تناول الأحكام العامة للأوراق التجارية ؛ والفصل تناول سند السحب؛ والفصل الثاني تناول السند لأمر؛ والفصل الثالث تناول الشيك.

أما الباب الثاني فتناول العمليات المصرفية وفي أربعة فصول؛ فصل تمهيدي تناول الأحكام العامة للعمليات المصرفية؛ والفصل الأول تناول الحساب الجاري والنقل المصرفي؛ والفصل الثاني تناول الودائع المصرفية ؛ والفصل الثالث تناول عمليات الائتمان المصرفي.

«قانون اليرموك» تحقق المركز الأول في مسابقة المحكمة الصورية العربية

فاز طلبة كلية القانون بالمركز الأول في مسابقة المحاكمة الصورية العربية التي عقدت في الكويت. حيث تحاكي المسابقة الاعتداءات اليومية من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي على الآمنين العزّل في قطاع غزة وغيرها من المناطق الآمنة، الأمر الذي يتطلب معه تغيير طريقة عرض الحق الفلسطيني القانوني أمام المحاكم الدولية، حيث كانت المنافسة النهائية بين جامعة اليرموك مع جامعة القاضي عياض من المملكة المغربية.

يذكر أن جامعة اليرموك تأهلت للمشاركة في هذه المسابقة، بعد حصولها على المرتبة الأولى في التصفيات الوطنية للمحكمة الصورية التي نظمتها كلية القانون الكويتية العالمية على مستوى الجامعات الأردنية. وهنأ رئيس الجامعة الدكتور إسلام مسّاد، أسرة الجامعة بشكل عام وكلية القانون بشكل خاص، على هذا الإنجاز، مؤكدا اهتمام الجامعة ورؤيتها الدائمة على دعم طلبتها وتحفيزهم لتحقيق الانجازات التي تليق بسمعة جامعة اليرموك وتاريخها ومكانتها العلمية، مما يُجسد

اهتمامها بتعزيز الجوانب العملية التطبيقية لدى طلبتها بما يؤهلهم لسوق العمل. وأضاف أن الفوز بهذه الجائزة، إنما يؤكد نجاح المسار الذي تنتهجه كلية القانون فيما يخص التدريب العملي لطلبتها على مدار العام الدراسي والمتزامن مع الجانب النظري العلمي، مشيدا في الوقت نفسه بالمستوى العلمي والعملي المتميز لأساتذة الكلية، وطلبتها المميزين واجتهادهم وقدرتهم الدائمة على الإبداع والتمييز بهكذا مسابقات قانونية.

قانون اليرموك تحصد المركز الثاني وجائزة أفضل مترافع في مسابقة المحاكمات الصورية الانتخابية

حصدت كلية القانون في جامعة اليرموك المركز الثاني وجائزة أفضل مترافع في جولات المرحلة الثانية من المحاكمة الصورية الانتخابية في نسختها الرابعة، والتي نظمتها الهيئة المستقلة للانتخابات.

واستطاع فريق كلية القانون الحصول على المركز الثاني بين 19 جامعة أردنية مشاركة، كما حصل عضو الفريق الطالب أسامة القضاة على جائزة أفضل مترافع من بين الطلبة المترافعين من جميع فرق الجامعات.

وضم الفريق كل من الطلبة محمد المغربي، لندا الخطيب، قصي بني هاني، خالد القسيم، استبرق الرفاعي، مها عبابنة، دانيا موسى، آلاء عواد، حمزة البحيري، راما قصاص، أسامة القضاة، ردينا البحيصي، فيما تولى الإشراف على الفريق كل من الدكتور جهاد الجازي والدكتورة نسرين عدوان كمشرفين على هذه المسابقة.

وقال عميد الكلية الدكتور يوسف عبيدات، إن هذا الفوز يأتي في سياق الإنجازات المتتالية لكلية القانون في شتى المجالات ومنها المسابقات الطلابية على مستوى الجامعات الأردنية والعربية.

وأضاف أن الكلية تحرص على تعزيز المهارات والتدريب المستمر على المحاكمات الصورية وحث الطلبة على المشاركة فيها، بالإضافة إلى قيام الكلية بعدد من الزيارات العلمية للمحاكم والصروح القانونية الوطنية المختلفة، لزيادة معارفهم العلمية ومهاراتهم القانونية التطبيقية.

تـم ترقيـة الدكتـور إبراهيـم عبيـدات والدكتـور نعيـم العتوم والدكتور فـراس كساسبة والدكتـور مأمـون أبو زيتـون مـن رتبـة أسـتاذ مشارك إلـى رتبـة أسـتاذ، ويذكـر أن الدكتـور عبيـدات أسـتاذ القانـون التجـاري حاصـل علـى شـهادة الدكتـوراه مـن جامعـة عيـن شـمس/ مصـر والدكتـور العتـوم أسـتاذ القانـون المدنـي حاصـل علـى درجـة الدكتوراه من جامعـة تـور /فرنسا ولديهـم العديـد مـن المؤلفـات والخبـرات البحثيـة والمهنيـة.

كمـا أن الدكتـور أبـو زيتـون، أسـتاذ القانـون الجنائـي حاصـل علـى شـهادة الماجستير والدكتوراه من جامعـة باسـاو- ميونـخ- ألمانيـا، ولديـه العديـد مـن الأبحـاث المتميـزة فـي مجـال تخصصـه،

والدكتـور الكساسبة أستاذ القانـون المدنـي حاصـل علـى شـهادة الدكتـوراه مـن جامعـة نيـو كاسـل- بريطانيـا، وحاصـل علـى العديـد مـن الجوائـز البحثيـة.

كمـا تـم ترقيـة الدكتـور أحمـد الرقيبـه والدكتـور عبـد الله أبـو حجيلـة مـن رتبـة أسـتاذ مسـاعد إلـى رتبـة أسـتاذ مشـارك، ويذكـر أن الدكتـور الزقيبـة حاصـل علـى شـهادة الدكتـوراه مـن ماليزيـا والدكتـور أبـو حجيلـة مـن الجامعـة الأردنيـة ولديهـم خبـرات تدريسـية مـن جامعـات مختلفـة.

استقبلت كلية القانون في عام 2024 أعضاء هيئة تدريسية جدد مميزين، الدكتور سيف الجنيدي دكتور القانون الدستوري والإداري، المدير السابق لإدارة الحقوق المدنية والسياسية في المركز الوطني لحقوق الإنسان، وقد تولى د. الجنيدي عدة مناصب في المركز الوطني لحقوق الإنسان منها رئيس وحدة الشكاوى ورئيس وحدة التشريعات الوطنية، ولديه العديد من الأبحاث والتقارير الدورية المتعلقة بحقوق الإنسان. ود. عماد العمارين، دكتور القانون التجاري، الحاصل على شهادة الدكتوراه من ماليزيا، والمتميز بأبحاثه العلمية المنشور في المجلات العلمية العالمية (scoups).

الدكتور سيف الجنيدي

الدكتور عماد عمارين

شريف ربابعة الاول على الكلية لسنة 2023 /طالب حاليا في المعهد القضائي الاردني.

بـدأتُ مسـيرتي الأكاديميـة فـي كليـة القانـون بجامعـة اليرمـوك فـي أكتوبـر 2020، حيـث دخلـت عالـم القانـون بخطواتـي الأولـى، غيـر ملـمٍّ إلا باسـمه، لكـن سـرعان مـا أدركـتُ عمـق رسالته وقداسته، باعتباره نظامًا يحفـظ حقـوق الإنسانية، ونهجًـا تستقيم بـه الأمـور وتصـان بـه الحقـوق. كما وعيـتُ أن القانـون يُشـكل حلقـة وصـل متينـة تربطنـا بهويتنـا الإسـلامية، التـي لطالمـا كانـت عنوانًـا للعلـم والاجتهـاد.

بالعزيمـة والإصـرار، سـعيتُ بـكل جـد واجتهـاد، حتـى تكللـت جهـودي بفضـل الله بتخرجـي فـي يوليـو 2024 بمعـدل تراكمـي 94.3%، محققًـا المركـز الأول علـى خريجـي دفعـة 2024/2023. هـذا الإنجـاز لـم يكـن صدفـة، بـل ثمـرة سـنوات مـن الجهـد والتفانـي تحـت إشـراف أساتذة أجـلّاء فـي جامعة اليرمـوك، الذيـن غرسـوا فينـا أسـس البحـث القانونـي العميـق.

وبحمـد الله، تـم قبولـي فـي دبلـوم المعهـد القضائـي الأردنـي، حيـث أتابـع دراسـتي العليـا تأهيـلًا لتولـي المناصـب القضائيـة، مؤمنًـا بـأن السـعي فـي طلـب العلـم القانونـي رحلـة لا تنتهـي، سـأواصلها مـا حييـت.

انتصار العمري/ مبتعثة من جامعة اليرموك الى جامعة Aston UK

تجربتي في الابتعاث لدراسة الدكتوراه كانت نقطة تحول محورية في حياتي، وتجربة مليئة بالتحديات واللحظات الملهمة، خاصة وأني مبتعثة من جامعتي التي كانت موطني الأكاديمي في جميع مراحلي السابقة" جامعة اليرموك"، الصرح الأكاديمي الذي لم يبخل يوما في تقديم شتى أنواع الدعم لنا كطلبة وكمبتعثين، للعودة إليه كزميلة لأساتذتي الذين كانوا الأساس الذي زرع في داخلي شغفي في دراسة القانون، كما كانوا جزءا لا يتجزأ من إعدادي لهذه المرحلة بما قيّموه لدي طوال مرحلتي البكالوريوس والماجستير.

لم يكن الانتقال من نظام اعتدت عليه لسنوات إلى نظام آخر مختلف تماما بالأمر اليسير، منذ اللحظة الأولى، واجهت تحديات متعددة، بدءًا من الغربة والانتقال إلى بيئة جديدة، مرورًا بالتأقلم مع نظام أكاديمي مختلف، وصولًا إلى تحقيق التوازن بين مسؤولياتي الأسرية كوني أم لثلاثة أطفال ومتطلبات البحث والدراسة، وإدارة أموري المالية، كان عليّ أن أتعلم بسرعة كيف أدير وقتي بكفاءة، وأن أكون أكثر تنظيمًا ومرونة.

الأمر ليس سهلًا على الإطلاق، فهناك لحظات من الإرهاق والتعب، وأخرى من الشك تدفعني للتساؤل عما إذا كنت قادرة على الاستمرار، لكن يقيني أن المرء لا ينال حتى يستحق، ولا يستحق حتى يسعى، وما سعى ساعٍ إلا استطاع، هو ما يدفعني للاستمرار، كما وأنني لم أكن وحدي في هذه المسيرة، دعم العائلة كان حافزا.

هذه الرحلة ليس مسعىً أكاديمي فقط، بل تجربة صقلتني على المستوى الشخصي والمهني، علمتني أن القوة الحقيقية تكمن في الإصرار، وأن النجاح لن يكون يوما سهلا، بل يحتاج إلى صبر وجهد وتحدٍ مستمر، وأن كل مهارة يكتسبها الإنسان في مرحلة ما من لغة أو مهارة شخصية ستدعم تفوقه الأكاديمي في سبيل النجاح.